



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت

المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

الدورة الثانية للجهاز الرئاسي

روما، إيطاليا، 29 أكتوبر/تشرين الأول – 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2007

التقدم المحرز في إدراج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة
في النظام المتعدد الأطراف

الجزء الأول

1 - وافقت الأطراف المتعاقدة في المعاهدة بموجب المادة 11-3 على:

”أن تتخذ التدابير الملائمة لتشجيع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، في إطار ولاياتها، الذين يحتفظون بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المدرجة في الملحق الأول بإدراج هذه الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في النظام المتعدد الأطراف.“

2 - ومنذ انعقاد الدورة الأولى للجهاز الرئاسي، لم يعمد أي من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين إلى وضع مجموعاتهم التي تعتبر من الموارد الوراثية في إطار الملحق 1 بالمعاهدة، إلا أن الأمانة تلقت استفسارات من عدد قليل من الأطراف المتعاقدة والمؤسسات حول العملية والشروط اللازمة لوضع مواردها الوراثية ذات الصلة في النظام المتعدد الأطراف.

3- وتتضمن الوثيقة IT/GB-2/07/inf.4 مزيداً من المعلومات عن إدراج الموارد الوراثية النباتية في النظام المتعدد الأطراف للمعاهدة.

الجزء الثاني

4- تنصّ المادة 4-11 من المعاهدة على ما يلي:

"يجري الجهاز الرئاسي، في غضون عامين من سريان المعاهدة، تقييمًا لمدى التقدم في إدراج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المشار إليها في الفقرة 3-11 في النظام المتعدد الأطراف. ويقرر الجهاز الرئاسي، بعد هذا التقييم، ما إذا كان سيتواصل تيسير حصول هؤلاء الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المشار إليهم في الفقرة 3-11 والذين لم يدرجوا هذه الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في النظام المتعدد الأطراف، أو يتخذ أية تدابير أخرى يراها ملائمة".

5- وكان الجهاز الرئاسي في دورته الأولى "قد إرجاء تقييم التقدم المحرز في إدراج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة لدى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين ضمن النظام المتعدد الأطراف إلى حين انعقاد دورته الثالثة".

6- وقد يرغب الجهاز الرئاسي في إسداء أي توجيهات إضافية يراها مناسبة للتحضير لعملية التقييم المذكورة.